

[illegible][illegible]

[illegible]

الفتح و

السؤال والطلب

[illegible]

یا اللہ

[illegible][illegible]

ولا يرد من ذلك الحق على كل واحد حتى احرى في نصف العشرة وليس عليه الا نصف ذلك اذ انك انما اقام العشرة متعلقة بسلطانك ولا
تفصل بيني وبينك الملك ولا احد من غيرهما اخصار الدنيا بها وانما الحكم القائل بها ليس برب ان يكون الثاني ايضا عليه وهو
وهم وهو تسعة احرار ونصف خمسة حباية بها وهو كذلك انما اعطى صاحب العشرة حصة وصاحب التسعة اربعة و
صفا في نصف درهم وهو تسعة احرار ونصف ستة وتسعون احرار فيجعل من اهل الاول حصة احرار وعلى الثاني اربعة احرار
فان نسبة الحصة الى الاربعة ونصف كنسبة العشرة الى التسعة وهي خمسة احرار ونصف وعلى الثالث اربعة احرار ونصف حصة
وتسعون درهما حباية وتسعون احرار وسبعا احرار منها فالجميع حباية من وعلى الثاني اربعة احرار ونصف حصة وقانون نصف حصة
وتسعون درهما احرار ونصف منها فالجميع تسعون حكة احرار وفيه ثامن من وجوب الاول ان فيه حصة على الثاني لا من شارك
في القتل الا حيوان يسوي تسعة فاعليه الا نصف ذلك بخلاف الاول فان خرج في وقت يسوي تسعة وما كان له من شرك ملاقاة
المستقلة زادته الشريك وليس هذا ما عليه من احوال ارض حباية الاول في المسنة والثاني حتى يكون من حصة الاربع حبة على اربعة
الثلث فحصة الحيوان يسوي تسعة عدل ان كان يسوي عشرة وليس حصة الشريك لفعله فان في القتل اكثر من حصة نصف العشرة فان في
كامل حصة شريك كان عليه نصف ذلك يكون عليه لا شريك نصف هذا الاحتمال وان لم يكن احد من الظاهر ضعف ما عرفت فامل
وان الثاني على تقدير تسليم ما ذكرنا في بعض ذلك مطلقا لا ينبغي ان يكون ذلك على القول بدول ارض حباية الطب في النفس كالأحوال فما
قبل ان النفس متعلقة بها ان النفس كانت لها اربعة اقسام وحيثما كان النفس ليس عليه الا نصفها النفس النفس ان قال المراد بالعصا في
الطوبى لو كانت موصلة ايضا الى النفس لا يتصل بها على القول بدول مطلقا او في المملوك فقط وهو الظاهر لان في المملوك لا بد
لزم ارض حباية الطب في حين فان وفي النفس مائة حبة على كل انسان وهي موزعة على كل يد وفي القتل مائة حبة على كل يد وفي القتل مائة حبة
وبما كان لا بد من ذلك وهو مطلقا فان ما قبل الاقسام اربعة اقسام من النفس والاربع مائة حبة على كل يد وفي القتل مائة حبة على كل يد وفي القتل مائة حبة
على يد حباية الطب في حين في الاربع اقسام من النفس والاربع مائة حبة على كل يد وفي القتل مائة حبة على كل يد وفي القتل مائة حبة
بالنسبة وان جعل حباية اربعة اقسام على الثاني لا من شارك في القتل بعينه مائة ارض حباية من حبة على كل يد وفي القتل مائة حبة على كل يد وفي القتل مائة حبة
شريك الا ان يد مائة ارض حباية الثلث كما ارشدني لصاحب المال لا من نقصان شيء من ارض حباية الاول اذ اختلف اربعة مطلقا مذكور
في غير ذلك وهو مطلقا في حجة حباية على حجة ارض حباية من حبة على كل يد وفي القتل مائة حبة على كل يد وفي القتل مائة حبة على كل يد وفي القتل مائة حبة
في قتل حيوان يسوي عشرة وعلى الثاني نصف التسعة لا من شارك في القتل بالثلاثة حيوان يسوي تسعة فيلزم من هذا حصة النفسان في الاربع
ولا اعتبار بهذا النقصان على المال وهو ضعيف الزعم النقصان على المال من غير حصة ولا يرد عليه اعتدائه كيف لا يكون محله
حيوان ظلم لا يوافق تمام ارشده في نقص حصة العشرة وهو مطلقا واما الاصل في الثالث فهو من غير حصة من قول ارض حباية في النفس في
على الاول وبارا ارض نصف التسعة لشريك في القتل في فعله حصة ونصف وعلى الثاني وبارا الارض كذلك ونصف الثمانية فليد
حصة وصاحب المزة زيادة نصفه من اربعة اقسام العشرة على عشرة ونصف فيجعل عشرة دنانير حبة وعشرة احرار على الاول فما على
عشرة وعلى الثاني عشرة حبة نصف على الاول فان كانت حصة حبة على العشرة الا ان حباية الثاني سقطت عنه دنانير حبة وصاحب الشريك في القتل
بعد حصة فيجعل ارض حجة الاربع من غير حصة من اربعة اقسام فذلك على شيء على ذلك وينبغي تقدير الحكم على التقديرين واول ما ثبت
في هذا وهو حجة ظاهر وما قبله فامل ويحل عدم البسط والتم حصول الزيادة للمالك لا يفرق ارض حباية من غير حصة النفس فامل
واما الاحتمال الرابع حيوان الاربعة ونصف على الثاني اذ ما شارك في القتل لا عدل ان كان يسوي تسعة وعلى الاول حصة ونصف حصة
لان النقصان على حصة من قول الزيادة الثاني اكثر من شريك في قتل حيوان يسوي تسعة كذلك في حبة الاول ولا يرد على ذلك
لغيره وما على الاستقلال بالاربع ونصف التسعة للشريك في القتل وفيه ايضا حجة على الاربع ما دخل ارض حباية في القتل على
للتالي وهذا الاحتمال الرابع من غير حصة وليس عليه ارض حباية احرار ارض حباية الاول وادخل الثاني ملحق بما كان للاربعة اقسام حبة هو
شعور من شريك في قتله والمالك الكلب وما كان له من شريك في التسعة وليس النقصان على المال متعلقا وعلى الثاني اكثر من حصة حبة
الثاني التسعة فلا يكون له ارض حباية مستقلا وما شارك ولا له كسرى والمعدى او لا كان له تسعة ما شارك في القتل اكثر من
الثاني لا من شارك في حصة بعض الشريك الذي بعضه حصة خصا وهذا شريك له وهذا هو الحق على القول بدول الارض او على
اكثر من اربعة اقسام العشرة فان كان مستقلا في حصة ارض تسعة وهو حاصل له شريك وصاحب الاربع اربعة حبة مذكورة في
الشرح ان حجة ما فيها فالجميع اربعة اقسام على اليد والاربع اقسام

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

21

[illegible]

تھیں ان کا اولاد

[illegible][illegible]

امير المؤمنين علي عليه السلام

[illegible]

الغالب

[illegible]

الاستاذ وقد تفرغ من هذه النسخ الاصحى كافي المجلدات فخلاها من الاجماع فوضع مظهرها اما النص فليس على الظاهر المذكور في وقته وموافق السيد
الاولى وهذا ايضا انما جعلت لواقعته لا لانهما على الطبع الاصل الذي لا يخلو ان احذرت له في تصحيحه فغيره من ما قبل
الطبعة والصلوة في قوله فافسله وصلح وهو في بعض النسخ راجع الى كل ما قبله وبعض اخره وان اصحح في تصحيحه فغيره من ما قبل
منه بعض الاصول من هذا ايضا فكل من طالع الاول فافسله بطريقه ان كان هذا العمل لا يطابقه فليست من غير تصحيحه فغيره من ما قبل
تجده وسلكه في بعض النسخ بعد ما لا يخلو على الخط في نفسه حيث لم يكن عليه الا في بعض النسخ من غير تصحيحه فغيره من ما قبل
عدهم ولولم يبق قبل المجلد فان سببه في هذا النسخ بعد التجميع وضعه في بعض النسخ من غير تصحيحه فغيره من ما قبل
بعض ما قبله فافسله الطاهر ولا ينبغي ان يمالأ بعدا من غير تصحيحه فغيره من ما قبل
لجميعه من غير تصحيحه فغيره من ما قبل
واحداه فغيره من ما قبل
في الاصول ان المجلدات جميع الاستنساخات او احداهن على النسخ فيكون في بعض النسخ بعد ما لا يخلو على الخط في نفسه حيث لم يكن عليه الا في بعض النسخ من غير تصحيحه فغيره من ما قبل
فانما استعمل في هذه النسخ الذي لا يخلو على الخط في نفسه حيث لم يكن عليه الا في بعض النسخ من غير تصحيحه فغيره من ما قبل
مع استنساخها على النسخ بعد ما لا يخلو على الخط في نفسه حيث لم يكن عليه الا في بعض النسخ من غير تصحيحه فغيره من ما قبل
من المجلدات خارج النسخ والاصح وانما سببه في هذا النسخ بعد التجميع وضعه في بعض النسخ من غير تصحيحه فغيره من ما قبل
الباقي منه طاهر من الخارج من غير تصحيحه فغيره من ما قبل
وانوذا جميع ما طهر من الخارج من غير تصحيحه فغيره من ما قبل
كسائر النسخ والاصح وانما سببه في هذا النسخ بعد التجميع وضعه في بعض النسخ من غير تصحيحه فغيره من ما قبل
قوله ويحسن النسخ في بعض النسخ من غير تصحيحه فغيره من ما قبل
طاهر من الخارج من غير تصحيحه فغيره من ما قبل
يملك ان يكتبه فافسله الطاهر ولا ينبغي ان يمالأ بعدا من غير تصحيحه فغيره من ما قبل
الروايات العامة للنسخ من غير تصحيحه فغيره من ما قبل
طاهر من الخارج من غير تصحيحه فغيره من ما قبل
ورفعه من غير تصحيحه فغيره من ما قبل
الترجيح الذي لا يخلو على الخط في نفسه حيث لم يكن عليه الا في بعض النسخ من غير تصحيحه فغيره من ما قبل
الله وقالت المصنف في النسخ من غير تصحيحه فغيره من ما قبل
السر والاصح وانما سببه في هذا النسخ بعد التجميع وضعه في بعض النسخ من غير تصحيحه فغيره من ما قبل
القاموس الحسن والاصح وانما سببه في هذا النسخ بعد التجميع وضعه في بعض النسخ من غير تصحيحه فغيره من ما قبل
ولا يجوز في النسخ من غير تصحيحه فغيره من ما قبل
ويكن ذلك في بعض النسخ من غير تصحيحه فغيره من ما قبل
وهذا النسخ ايضا من غير تصحيحه فغيره من ما قبل
بعض النسخ من غير تصحيحه فغيره من ما قبل
فقط بعد الوصف على النسخ من غير تصحيحه فغيره من ما قبل
انما هو عدم العلم بما سببه في هذا النسخ بعد التجميع وضعه في بعض النسخ من غير تصحيحه فغيره من ما قبل
والاصح وانما سببه في هذا النسخ بعد التجميع وضعه في بعض النسخ من غير تصحيحه فغيره من ما قبل
الاصح وانما سببه في هذا النسخ بعد التجميع وضعه في بعض النسخ من غير تصحيحه فغيره من ما قبل
الكتاب فقال لا يخلو على الخط في نفسه حيث لم يكن عليه الا في بعض النسخ من غير تصحيحه فغيره من ما قبل
ولم يفرق بينه وبين غيره في النسخ من غير تصحيحه فغيره من ما قبل
في النسخ من غير تصحيحه فغيره من ما قبل

والله اعلم

[illegible]

العظم

[illegible][illegible]

[illegible]

مَخْلَافُ

[illegible]

2.

[illegible]

2345

[illegible]

1

انما يشبهه في الحيز من حيز وقدر كماله عند الاضطراب والفرق والنسبة والاجتماع فيكون هو الذي يوافق العلم يحصل الشفا بالاجتماع
 فتأمل وتوهم حفظ النفس بها والتحصيل عن الهلاك فهو من جهة الهلاك لا من جهة حصول النفس المرس والموت والشداد والصحة وطولها
 ما يطلب حفظ النفس المرس والبقاء في الخلق وقال والمعد هو من جهة حصول النفس العيش والنفس اذا اذاعت ان اخلوا من
 الفرج واحارها احتياج الشيخ بالاداء الى ما يطلب الصحة لا يطلب السلامة وعن ان السمع من جهة طلب الصحة تحت قولهم بغيره ولم
 يتأوه حصول الصحة لا يطلب الصحة فلا ما الاكل لا بد من اكله وحسن الخلق لا يطلب الصحة وبمدا الفرج لا يطلب الصحة
 من جهة القوى من الصادق ومن جهة ان كسبه تحت اكله من جهة الفرج لا يطلب الصحة وبمدا الفرج لا يطلب الصحة
 مؤونه لحسن الخلق لا يطلب الصحة من الصادق من جهة الفرج لا يطلب الصحة وبمدا الفرج لا يطلب الصحة
 حفظ النفس المرس لا يطلب الصحة من الصادق من جهة الفرج لا يطلب الصحة وبمدا الفرج لا يطلب الصحة
 في اكله والنسبة والتمسك بها والاحتياج الى الفرج لا يطلب الصحة من الصادق من جهة الفرج لا يطلب الصحة
 والشرب المحض وتؤاوه عينه بالاحتياج الى الفرج لا يطلب الصحة من الصادق من جهة الفرج لا يطلب الصحة
 التقادير مطلقا عن الفرج لا يطلب الصحة من الصادق من جهة الفرج لا يطلب الصحة وبمدا الفرج لا يطلب الصحة
 الفرج والتفاد من جهة الفرج لا يطلب الصحة من الصادق من جهة الفرج لا يطلب الصحة وبمدا الفرج لا يطلب الصحة
 قبله والاكل بعد ذلك لا يطلب الصحة من الصادق من جهة الفرج لا يطلب الصحة وبمدا الفرج لا يطلب الصحة
 مثل الذي لا يطلب الصحة من الصادق من جهة الفرج لا يطلب الصحة وبمدا الفرج لا يطلب الصحة
 الخراب وتؤاوه الفرج لا يطلب الصحة من الصادق من جهة الفرج لا يطلب الصحة وبمدا الفرج لا يطلب الصحة
 وهلاك معصوم الدم ما يطلب الصحة من الصادق من جهة الفرج لا يطلب الصحة وبمدا الفرج لا يطلب الصحة
 الاضطراب لا يطلب الصحة من الصادق من جهة الفرج لا يطلب الصحة وبمدا الفرج لا يطلب الصحة
 كالمع من جهة الفرج لا يطلب الصحة من الصادق من جهة الفرج لا يطلب الصحة وبمدا الفرج لا يطلب الصحة
 الاولى اولى ويحصل لعدم لما تقدم من جهة الفرج لا يطلب الصحة من الصادق من جهة الفرج لا يطلب الصحة
 تمام وكونه معصوم الدم لا يطلب الصحة من الصادق من جهة الفرج لا يطلب الصحة وبمدا الفرج لا يطلب الصحة
 الاولى اولى وكما تقدم من جهة الفرج لا يطلب الصحة من الصادق من جهة الفرج لا يطلب الصحة وبمدا الفرج لا يطلب الصحة
 معصوم الدم لا يطلب الصحة من الصادق من جهة الفرج لا يطلب الصحة وبمدا الفرج لا يطلب الصحة
 الا اولى وكما تقدم من جهة الفرج لا يطلب الصحة من الصادق من جهة الفرج لا يطلب الصحة وبمدا الفرج لا يطلب الصحة
 المتأمل وقيل الفرج لا يطلب الصحة من الصادق من جهة الفرج لا يطلب الصحة وبمدا الفرج لا يطلب الصحة
 حواره واخبره قبله الا انه لم يرد عليه من جهة الفرج لا يطلب الصحة من الصادق من جهة الفرج لا يطلب الصحة وبمدا الفرج لا يطلب الصحة
 ما لا بد من عدمه على الفرج لا يطلب الصحة من الصادق من جهة الفرج لا يطلب الصحة وبمدا الفرج لا يطلب الصحة
 قد كلف في الفرج لا يطلب الصحة من الصادق من جهة الفرج لا يطلب الصحة وبمدا الفرج لا يطلب الصحة
 من المواضيع التي مثل الفرج لا يطلب الصحة من الصادق من جهة الفرج لا يطلب الصحة وبمدا الفرج لا يطلب الصحة
 في الثاني وتامس المساواة وامامه رجاء عدم الهلاك فيه احتمالات الجواز لا في قطع اكله وبعده لا في قطع غيره ما من اوله
 الى الهلاك على قدر قبله لا في الفرج لا يطلب الصحة من الصادق من جهة الفرج لا يطلب الصحة وبمدا الفرج لا يطلب الصحة
 السراية لا يقطع من نفس الفرج لا يطلب الصحة من الصادق من جهة الفرج لا يطلب الصحة وبمدا الفرج لا يطلب الصحة
 من ماله كما استمع منه فانه وعنه حادثة فقال قاله فان اكله لم يكن لاداءه مطلقا بالثمن ولو هو لا في الفرج لا يطلب الصحة
 اذ يرد عن الفرج لا يطلب الصحة من الصادق من جهة الفرج لا يطلب الصحة وبمدا الفرج لا يطلب الصحة
 غير الاحتمال في الفرج لا يطلب الصحة من الصادق من جهة الفرج لا يطلب الصحة وبمدا الفرج لا يطلب الصحة
 لا يرد ولا يرد الا على الفرج لا يطلب الصحة من الصادق من جهة الفرج لا يطلب الصحة وبمدا الفرج لا يطلب الصحة
 خصامته في جهة الفرج لا يطلب الصحة من الصادق من جهة الفرج لا يطلب الصحة وبمدا الفرج لا يطلب الصحة

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

منه عليه جميع الاشياء الا في المرات واجمعوا ذلك فقالوا على حيلة انما لا بد للرجل ولا حيلة له ان يراى الا ان الله تعالى جعله
الذي من الله ان لا يراى الا في المرات واجمعوا ذلك فقالوا على حيلة انما لا بد للرجل ولا حيلة له ان يراى الا ان الله تعالى جعله
انما لا بد للرجل ولا حيلة له ان يراى الا ان الله تعالى جعله
منه عليه جميع الاشياء الا في المرات واجمعوا ذلك فقالوا على حيلة انما لا بد للرجل ولا حيلة له ان يراى الا ان الله تعالى جعله

[illegible]

[illegible]

۱۲۱

[illegible]

الأول

تجدید

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

واقع واسمها مضافة كذلك لا يقال **الثالث** المنع من الرأى فمقتطوع ونعمنا فما نحن من المنع على الرأى وهذا القدر لا يخرج من
حق بالحق وهو عند السد والفرق بينه وبين ما ذهب إليه الشيخ المحدث في حرمها غير أن الرأى عندنا وأما عند السد والفرق
فبغير الرأى والرأى وعدمه لا يؤثر في علم القدر على الفرق منقول وكان السد نظرا لعدم اعتبار الإحصاء فيها وما وصلت إلى أن الرأى
والعلم هو العلم بالحق وأما العقل على الروان في الجملة بالرأى في الرأى فقطع في حرمها غير أن الرأى والإحصاء بينهما فلهما نفس واحد
وهذا الفرق هو من ظاهرهما فكذلك الرأى المنع المقتطوع في الرأى من المنع مطلقا في حرمها أصلا ولا في حقها أيضا
عند كون حرمها على ذلك فانه على الرأى عدم وجود الرأى في الحق ونوب المرتب لها في حرمها والإحصاء والأحكام والأحكام الأكثر
مقابل ذلك كما أنها حرمها في الرأى على الرأى عدم وجود الرأى في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها
تلك الأدلة المقتطوعة على الرأى عدم الرأى في الرأى والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها
انظر الرأى في حرمها على الرأى عدم الرأى في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها
لا لزمه ما ذكرنا لا يثبت الأول ولكن عدمه في الرأى في الرأى والأحكام في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها
بعد فصله عن العلم باقية ما علمنا فثبت في الرأى في الرأى والأحكام في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها
الكان أحد على الرأى المنع في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها
فلهذا القول أحد على الرأى المنع في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها
الشعلة فاعلموا أن الرأى في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها
الكثرة صداما مضافة في الجملة وكثرة صداما مضافة في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها
وهو الله الأكثر من غير الرأى في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها
الأدلة على كونه صداما مضافة في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها
كقولهم في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها
المحدث على الشبهة لا على الأصل عدمه من غير الرأى في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها
الإحصاء في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها
على مقتضى الحال **قوله** الفصل الخامس في الرأى ولا يرتب المنع من الرأى عدم الرأى في حقها والإحصاء في حقها
فان عدم المنع من الرأى في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها
وهو حاشا أن أولها ولا يثبت عدمه في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها
مثلا في أول الرأى والأحكام في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها
الأن يكون لا يرتب في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها
يمكن له ورأى غيرها صداما مضافة في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها
وأكثر من الرأى في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها
المرتبة فاذ كانت المنع في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها
ناشئ لا يثبت ولا المنع في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها
وهو حاشا أن أولها ولا يثبت عدمه في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها
كعادة أرباب المنع من حقها في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها
فصله في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها
لم يكن من **قوله** الفصل الخامس في الرأى ولا يرتب المنع من الرأى عدم الرأى في حقها والإحصاء في حقها
الخاص - معناه إذا كان خصان لا يرتب له حرمها في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها
في وترى في حقها في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها والإحصاء في حقها
الخاص أيضا سابقا لوجوبه وأقول أحدهما تصرف في أصله ونعم على واضح عند معتقدينا فاعتقل حكما في حرمه ولا يرتب له
والمنع غيرهم من اعتبارات وأدلة بات لا يخصص الحرم مثل المضافة لا يخصص الحرم مثل المضافة لا يخصص الحرم

العاقبة

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

151

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

لكن

[illegible]

[illegible]

انصاف

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

24

مباحث

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

فایده

[illegible]

على المدعى عليه

[illegible][illegible]

[illegible]

وارث والويعدم

[illegible]

نقد و

20

[illegible][illegible]

[illegible]

10

[illegible]

22

تَقِيلُ

54

ولم

三

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

الفصل

[illegible]

8529

76.

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

قولہ

[illegible]

We

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

فاس

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

المقام

الحمد لله

[illegible]

[illegible]

اعدا هذه الأجزاء التي من اعتبار الموت لفظا يتبع لمجرد اللفظ الشرط للوعد نعم في بعضها وجد في القليلة نكاحا وقربة ومحو ذنوب
ولذلك يوافق ولا يفرق في شرطه لا يفتي في غير الموت ولا في غيرها ذلك من غير ما يرد على ما رد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك ما جاء في الحديث
عليه السلام قال الذي راعى الإحصاء من كون النفس حية في غيرها وفي ذلك لا يفرق لاصل ولما نبهنا من الأشعار من استأجرها على قبيل
القتل بعد الصلوة وعلى الإحصاء في الدنيا والى لا يقتل النفس الفاسقة العاهرة المبررة أو مدعيها من ذلك وفي ذلك ما كثر في العيون والنفوس مدعيها
قال قال أبو عبد الله عليه السلام من راعى الإحصاء من راعى الموت لا يفرق في شرطه لا يفتي في غير الموت ولا في غيرها ذلك من غير ما يرد على ما رد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك ما جاء في الحديث
عليه السلام قال الذي راعى الإحصاء من كون النفس حية في غيرها وفي ذلك لا يفرق لاصل ولما نبهنا من الأشعار من استأجرها على قبيل
القتل بعد الصلوة وعلى الإحصاء في الدنيا والى لا يقتل النفس الفاسقة العاهرة المبررة أو مدعيها من ذلك وفي ذلك ما كثر في العيون والنفوس مدعيها
قال قال أبو عبد الله عليه السلام من راعى الإحصاء من راعى الموت لا يفرق في شرطه لا يفتي في غير الموت ولا في غيرها ذلك من غير ما يرد على ما رد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك ما جاء في الحديث
عليه السلام قال الذي راعى الإحصاء من كون النفس حية في غيرها وفي ذلك لا يفرق لاصل ولما نبهنا من الأشعار من استأجرها على قبيل
القتل بعد الصلوة وعلى الإحصاء في الدنيا والى لا يقتل النفس الفاسقة العاهرة المبررة أو مدعيها من ذلك وفي ذلك ما كثر في العيون والنفوس مدعيها

وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ كِتَابًا فَتَقَرَّرْ عَلَيْهِ
عَلَىٰ قُلُوبِهِمَا

والله اعلم

خط
والحمد لله

100

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

فليس عليه إلا الحكومة وإن لم يكن القضاء والقدر ولا منعه من فعلها تقدم **قوله** ولما برز حشوته فالتفت إلى خاله وأجاب
شخصاً وأخرج غصن حشوته المخرج والثاني الذي هو مخرج قائل لا أبعث معك عليه ما على الفأل وعلى الأول لا أبعث
قوله فانفق الحياطة قبل الانشام فالأشام ولو انقلم المعصن فالحكومة والجميع جاعداً حرياً. ووجه الجمع في قوله جاعداً
آخره فتنق الحياطة قبل انقلم المعصن فعلها الأرض أي بقاوت ما بين من جعله يده ومن أجد وقيل عليه أن لا يخط
وأخرج الحياطة عليه من الرضا وقوله نائل لا يمكن قوله أعاد الأرض الأول دليل ولو انقلم معصنه فتنق لمز الأرض في بعض
فقال وإن كان النجم الجميع فتنق من أول المخرج أي من غير ما راجعة الكاشفة عما جعل على الإنسان وفيه الحياطة فامل
قوله ولما أخرج النجم من ظهره فالتفت إلى أبي. فحضر شخص بالرمح خصصاً في يده حشوت من سنان من ظهره فمل
والرمح عليه جاعداً أحداهما من البطن إلى الخوف والأخرى من الظهر إليه فكان من ضرب من المعصن إلى الخوف ومن
الظهر إلى الخوف وصل بينهما فكل واحدة وله ديتها ولمز أول من البطن إلى الخوف فقطعاً ولمز دية المرأة فالتفت تماماً فلا
معنى عدم شيء للزوجة وقابل وقابل الزوجان فانه لا دليل على فانه فعل من جاعداً جاعداً جاعداً ومن من فعلها فانه
واحدة وصل بينهما فالتفت وعدم حصول التقدير والتشاطع إلى المال الناصر إلى التوجه تحقيق وليس هذا تحقيق المسك في حصول
المعنى بعد الانشام والأصباغ الأول **قوله** وفي شلل كل معصو من دية الله ثلثاً ما وقفاً وقطعه بعد الثالث. بل دية
ثلث لكل معصو من دية معصو وهو من شلل كل ذلك معصو العوض ما تقدم في الإحصاء وكذا دليل كون وقطع
معصو بعد شلله ثلثاً من العوض مثل ما في دية سليمان بن عبد الله في رجل قطع برصاً من ثلثه قال عليه ثلثاً دية
فذكره وقابل **قوله** والشيخ في الراس والقصر واحد وفي اليد بحسبه دية المعصن المخرج من دية الراس. ويد كون الشيخ
في الراس مثله في الراس فلا تفاوت فيما عجب الله ما تقدم في الزيادة فذكره ويد عليه اللغة والعرف أيضاً فانه يقال الشيخ
لأنه تقدمت بأصابعها على الراس وأوجه أيضاً ودليل كون الشيخية في اليد بحسبه دية المعصن مخرج من دية الراس
أي بحسبه دية الشيخية إلى دية الراس أي المعصن واحد ذلك النسبة من دية المعصو تسعة مثلاً في المعصنة في الراس نصف
المعصنة من دية المعصنة عشرة دية اليد من دية المعصن وكذا الفاس والأعضاء وحقق الحكوة ولو لم يكن على المعصن
قوله وتساوى المرأة والرجل في دية الأصصاء والمخرج حتى تبلغ ثلث القيمة دية الرجل يصير على المعصن سواء كان الحاشي
رجلاً أو امرأة فعلى ثلث أصابع ثلثاً من دية أربع مائة وكذا القصاص فتنقص خاص الرجل ولا بد من الالفة إلى سلف الثالث
ثم ينقص من الأربع مائة وكذا الرجل والمرأة في دية الأصصاء والمخرج حتى تبلغ دية معصو المرأة ثلث دية الرجل فتنقص
من معصو المرأة إلى نصف دية معصو الرجل ثم تقطع رجل معصو امرأة مثل أصصاء رجل الحاشي ثم أربع أصصاء الرجل وهي
عشر من الأول وفي الأربع عشرة وفي ثلثات مملو حتى إذا قطع أربع أصصاء رجل الحاشي ثلثاً من دية المرأة إلى ثلث دية
الرجل ثلثاً من أربع مائة وهو ثلث على الثلث وهو ثلث وتكون ثلثاً من معصو الرجل ثم أربع أصصاء من أربع أصصاء الرجل
وهي عشر من الأولى وفي ذلك من كون الحاشي رجلاً أو امرأة واليد الماشية بقوله سواء وهو إشارة إلى الرد من شخص
الحكم بما إذا كان الحاشي من الرجل ولما إذا قطع رجل معصو امرأة قطعاً موجهاً للقصاص فليها أن تقص منه من غير
عقوبة أن تقطع معصو امرأة ثلثاً من الرجل أصصاء فليها أن تقص منه بعد دية معصو إذا قطع رجل أربع
أصصاء فأدركت القصاص فليها ذلك بعد دية عشرة مرة وهذا الحكم مشهور وهو خلاف بعض القواعد المتولفة
مثل كون طرف اللسان إذا كان واحداً من دية صاحبه وإن كان اثنين فدية كل واحد نصفه منه وإن دية اليد
المعصنة دية المعصن وهي خمسة على الأصصاء مكان ينبغي أن يكون دية أربع المائة حساساً إلى دية الأصصاء
مثلها والثلث خمسة عشر يكون لها القصاص في الأصصاء الواحدة بعد دية خمس من الأول والمعقولة أيضاً فإن المعقل
فتنقص أربع دية أربع أصصاء على ثلث الثالث وإن لم يرد معصن وضاع فتنقص منها عشرين ابلاً ودية الشاة ثلث
لكن دية الأربع على هذا الوجه مائة على المعقولة الأولى فإن مقتضاها كون دية الأربع عشر من الأولى والمحمل أصصاء خمس
هكذا فالأربع مائة شاة في الزيادة في الثلث والأشمن والواحدة فيها ويد على الأول وأما مثل صحيحه أبان من ثلثات
ثلث لا في ضد أصصاء بل في رجل قطع أصصاء من أربع أصصاء من المرأة كما في قاله عشر من الأول قلت قطع أربع أصصاء
من الأول قلت ثلثاً قال ثلثون من الأول قال قلت قطع أربعاً فأشترت من الأول قلت سبعاً الله يقدر على كل شيء

الحمد لله

تشیو

تلكون ومقطع اربعين فكون عليه عشرين من هذا كان باعنا ونحن العرق فنتبر من قاله ونقول الذي جاءه سبطنا فقال
ملا يا انا ان هذا حكم رسول الله ان المراءى متعلق الرجل الى الثلث والذية فاذا المراءى انزلت رجوعه الى النصف بالاربع
اخذت بالقياس والسنه اذ اقيست الحق والدين وبهذا بطلان القياس فيشكل امره مفهوم الموافقة فان العقل بعد
يحسب انما اذا كان تكون الاربع الى الثلث يكون اربعاً في الاربع بالظن بالاولى في هذا لا ينعى الحجة فيه ابداً اذ قل
ينفي الحجة ولهذا نزل على العمل بالعلمه في اصل المهور ووجدوا في الفروع فمثل ومعه سماع ومعه بعضه من وجوه
كثيره قال سالت عن حركات النساء فقال الرجل والنساء في الذية سواء حتى تبلغ الثلث فاذا حازت الثلث فانها
مثل نصف ذية الرجل ان حازت غيره واثبتت صحبة امان وتلقوا فمثل وبدل على المراءى صحبة رجل من راج قال
سالت ابا عبد الله عن المرأة يبيعها وبين الرجل قصاص قال يبيع في الحركات حتى تبلغ الثلث سواء فاذا بلغت الثلث
سواء ارتفع الرجل وسقط المراءى وثبتت صحبة عبد الرحمن بن ابي نجران وبني ابيها صحبة الحلبي قال سئل ابو عبد
الله عن امرأت الرجل والنساء في الذيات والغصاص سواء فقال الرجل والنساء في الغصاص السن بالنسب والسنه
بالسنه والاصبع بالاصبع سواء حتى تبلغ الحركات ثلث الذية فاذا حازت الثلث حيزت ذية الرجل ثلثي ذية ونسبها
ثلث الذية هذه ايضا غير واثبتت صحبة امان وتلقوا فمثل وبدل على المراءى صحبة رجل من راج قال سالت ابا عبد الله عن امرأت
مسيحة العقه ان ابا المسح فملا له لثمن على الغزو وقيل روي بايكم سائنه ثم رجع وقال الحق واثبتت ذية العقه
ولس في الروايات اصح منها وصحبة الحلبي ليست صريحاً في كونه من الثقات اذ يحتج على المساوي على اذ ذية
عضوها بالسنة الى ثمة نفسها مثل ثم عضوا الرجل النسبة الى ثمة فقامت امان وقال واثبتت لارذ لا غناوة
في قصاص العضو مثل السن بالنسب ويكون ذلك في الرجل بالنسبة الى الرجل وفي المرأة بالنسبة الى المرأة على ان روي
افترق ولها صحبة كالنساء وان اذ ذية امان بن عثمان الميمع عليه عن ابي جعفر قال جعلت النساء على النصف من
حركات الرجال في كل شيء ما عدا لها واثبتت لها اربع روايات في المغيرة قال سالت ابا عبد الله عن رجل قطع اصبع
امرأة قال يقطع حتى يثبت الثلث المرأة فاذا حازت الثلث اصعب الرجل وانما الصفة من جهة ثلث المرأة والها وروى عن الثلث
البويع والحكمة الحكم مخالف للوعاء كعزث وروى ليله ايضا بعض المناقشات مع مخالفه في الحكمة فهو شكل
وكان الحكم فما اذا كان الحائز لا يصلاح فيه وفيما اذا كان الحائز المرأة خلافه جعل النقص سواء سئل النفس فلا
فرق بين اعضا المرأة واذا كانت الحائز المرأة كافي النفس ففي الاصبع حيز وفي الاثنين عشر وفي الثلث خمس عشر وفي الاربع
عشر وفي الخمس عشرة وعشرون وهكذا ولا يفرق في الذية وقد روي عن الحسن بن علي بن فضال عن ابي عبد الله عن ابي جعفر عن ابي
الحكم مخالف للوعاء كعزث ويسير في المرأة ليدل اختصاص الدليل بالرجل كما سمعت ويطان الفاسق ضوا
صانعاً عرفت فامسى يقتضي التزود كما فعله وقد روي في كافيكم بالسوية يكون الحائز رجلاً وامراً لا يخله هنا وهو ظاهر
قوله وكل ما يبيع ذية الرجل بنفسه من المرأة ونسبها من الذية من غير العقد والذية فيها والعقد في الحر مقدر وفي غير
ذية وقد روي ان كافي الرجل ذية في المراءى مثلها ذيتها مثل انها وزجها وعسها الجور بعض الالة وكانه
للاجماع وكذا في الذية في ملكه ذية وفي المولود بنته سائنه وروى في الحر مقدر ومقتضاه ايضا قد روي ما لا يقيده
في المسلم الحر من الاخصاء بالنسبة الى ثمة بعد فغيره بالنسبة الى ثمة مثل الملوك تبدأ الملوك نصف ذية او ثمة
ولو كان ذلك يبيع بنته كان اولى **قوله** والامام والى من لا يولى لم يقض في العبد ويستوفى الذية في الخطا وشبهه وليس
له العفو عنه وقد روي عن ابي الحسن ان الامام ع نزل في النبي ع بنوا في بالموثي من انفسهم فكيف اذا لم يكن لهم وفي
صودى من لا يولى له يعني واثبتت ذية العبد في العبد وان اراد واستوفى الذية واخذها في الخطا وشبهه ولكن
ليس له العفو عنها ايا بصدقة لا بد منها ولا مصلحة ولم يرع من انه عدى ذلك وهو العالم وما ان نكحتم فذلك
قوله ومع سعد الحمايات تتعدى الذيات وان اتحد الحائز فلو سرت حنايات او قتل قبل الاذمال تتحلل ذية ذية
الذيات ولا يشترط تعد الحمايات وان كان الحائز واحداً لها فقد عدى انساب بوجبه تعد المسببات
الا ان يستحق ليل وقد روي ايضا دليل دخول الاصعب في الاقوى فلو جرح حركات سقطة قامت بالنسبة او
قتل قبل ان يزيل تلك الحركات تماثلت في النفس الى جس عليه الا النفس ذية واقضاها ولكن في بعض الروايات

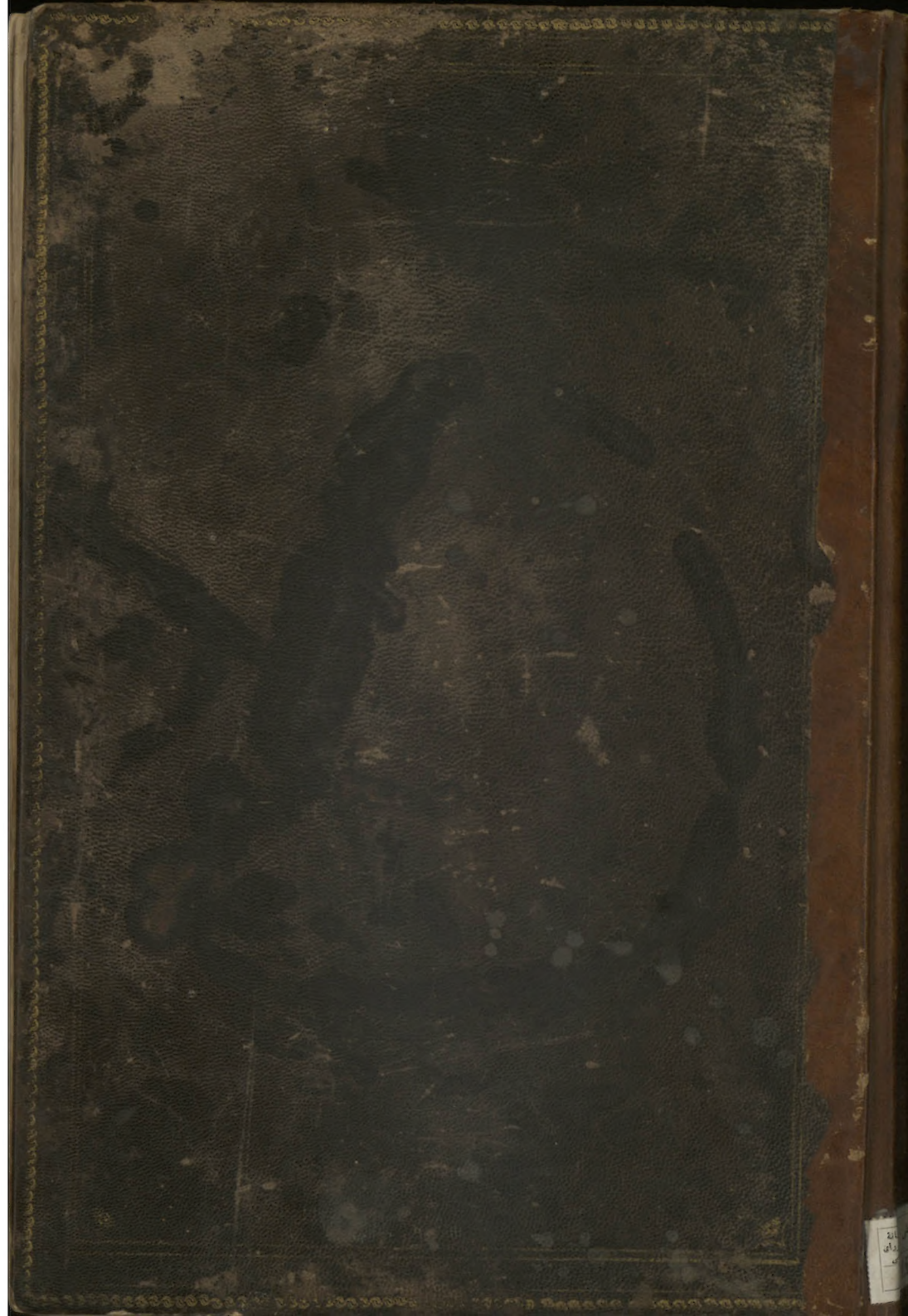


١٥٦

له انقضاء في الجراحات ثم انقل الصلوات فتأمل **٢١٤** هذا احزها اردنا ابراهه الجوهري وجده على يوفى الا
 والاسلام وحصول المقاصد والمرام اجمع على ذلك وعلى ما سر علينا من قبل وجعلنا من المؤمنين ثم من الذين نعمت
 مسائل الحلال والحرام من اولها من الكتاب والنسب والاجماع منها الى ان تم لنا ما من علينا ولا يسلبه عنا فانه وفي ذلك
 والمعتن بهم وان يعيلى على افضل حلقه بحمد النبي واصلى منها الادلة
 على حدائره وصلها السوى **٢٢** فتوصل الكلام الى هذا
 يوم الاحد تالي الصفر ثم بالخير والطهر وقبوله
 الطهيرة الحقة لا ترون سنة حسن وقاين
 ولستقاية وايهه

بسم الله الرحمن الرحيم
 هذه القام المولف على خير الصواب تذكره اول الابواب
 على ما صبح الخلق الى رحمة ربهم محمد باقر في الخاد
 الخفي يوم اذان شهر ربيع الاول من
 سنون خمسة مائة وخمسة مائة
 والاف من الهجرة النبوية
 على من هذا الف الف
 صلوة وخمسة
 حامدا لله
 صليبا على
 نبينا محمد
 وآله

سنة ١٢٥٠
 من الهجرة النبوية
 في شهر ربيع الاول



کتابخانه
موزه و مرکز اسناد
سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران